



UNITED ARAB EMIRATES
THE NATIONAL COUNCIL OF
TOURISM & ANTIQUITIES



الإمارات العربية المتحدة
الهيئة العامة للثقافة والتراث



مسودة نهائية

بيان الشارقة

كانون الأول/ديسمبر، 2014

1 - في إطار الندوة التي أقيمت بمناسبة افتتاح المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم-الشارقة) حول "حماية الممتلكات الثقافية في الدول العربية في أوقات الأزمات"، رحب المشاركون من ممثلي الدول العربية والخبراء بهذا الإنجاز الرائع الذي يشكل خطوة مهمة نحو حماية وإدارة وتعزيز التراث الثقافي في العالم العربي.

يسد المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم-الشارقة) ثغرة مهمة في مجال التدريب ويؤمن مكان اجتماع للخبراء والفنيين والمسؤولين عن حفظ وحماية التراث في العالم العربي في وقت يتعرض خلاله التراث الثقافي في الكثير من الدول العربية لتخريب ودمار هائل يستهدف المعالم التاريخية والدينية والأحياء القديمة، والمواقع الأثرية، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى الحفريات الأثرية غير الشرعية وتهريب الممتلكات الثقافية على نطاق واسع، والقضاء بذلك على التنوع الثقافي.

ويدعو هذا الوضع الخطير إلى التفكير في مدى نجاعة السياسات الحالية المعتمدة في مجالات حماية وحفظ التراث الثقافي وإدارته والترويج له في الدول العربية، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

فأساس ضعف الآليات الحالية للحفاظ على التراث يكمن في عدم تلبية الإطار القانوني والمؤسساتي في العديد من الدول العربية لمتطلبات حماية التراث المُستجدة بشكل كافٍ.

ولا يرجع ذلك لأسباب متعلقة بالوضع الراهن فحسب، بل ولأسباب هيكلية عديدة.

2- ونظراً لهذا الوضع الخطير، يُذكر المشاركون من ممثلي الدول العربية والخبراء بالملاحظات والأفكار التي طُرحت خلال العقد الأول من هذا القرن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية على حد سواء، بما في ذلك :

- بيان الدوحة للندوة الدولية للعلماء حول الإسلام والتراث الثقافي، 15-16 كانون الأول/ديسمبر 2001. (ملحق 1)
- إعلان القاهرة للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن حماية الممتلكات الثقافية الصادر في 16 فبراير/شباط 2004. (ملحق 2)

- مبادرة الشارقة بشأن حماية التراث الثقافي في أوقات الأزمات مايو عام 2012. (ملحق 3)
- اجتماع الخبراء العرب تحت رعاية الألكسو، في البحرين للتفكير في وضع منظومة قانونية ومؤسسية جديدة للحفاظ على التراث في هذه المرحلة الدقيقة، 15 و 16 تشرين الثاني/أكتوبر 2014. (ملحق 4)

وقد أوضحت تلك المبادرات فعلياً التدابير الفنية كافة للشروع في خطة عمل حقيقية.

- 3 - في سياق هذه المبادرات، طالب المشاركون من ممثلي الدول العربية والخبراء بضرورة التزام الدول العربية الأطراف في اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، وبالإشارة إلى البروتوكول الثاني والذي يشير إلى:
" ... أن الأضرار التي تلحق بممتلكات ثقافية يملكها أي شعب كان تمس التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جمعاء، فكل شعب يساهم بنصيبه في الثقافة العالمية".
- 4 - يُدين المشاركون من ممثلي الدول والخبراء بشدة التدمير المُتعمد، و"الاستئصال" الممنهج وكل أنواع الإضرار بالتراث الثقافي في الدول العربية؛ هذه السلوكيات التي تتعارض مع القيم الإنسانية والحضارية التي تقوم على التسامح واحترام الآخر في دينه وحضارته، والحث على التنوع الثقافي.
- 5 - يدعو المشاركون من ممثلي الدول العربية والخبراء لإظهار تضامنهم، وتعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لوضع حد لتلك الانتهاكات، بهدف الحفاظ على تنوع التراث الثقافي بالوطن العربي وثرانه؛ توافقاً مع المادة 9 من اتفاقية اليونسكو بشأن الوسائل التي تُستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام 1970 والتي تُلزم الدول الأعضاء بمساعدة الدول التي يتعرض فيها التراث الثقافي للتهديد.
- 6 - يؤكد المشاركون من ممثلي الدول العربية والخبراء على ضرورة احترام سلامة التراث الثقافي بناءً على المادة 15 من المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المعاهدة الأولى للأمم المتحدة) والتي تعطي حق الفرد في التمتع بهذا التراث كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.
- 7 - يؤكد المشاركون من ممثلي الدول العربية والخبراء ضرورة معاقبة الانتهاكات المتعددة للتراث الثقافي في الدول العربية طبقاً للقوانين الدولية المعمول بها في هذا المجال.
- 8 - بالإشارة إلى ما سبق ذكره، يحث المشاركون من ممثلي الدول العربية والخبراء على:
 - وضع آلية ناجعة للتدخل في أوقات الأزمات من أجل حماية وإدارة التراث الثقافي المهدد بالدمار والزوال.
 - إنشاء هيكلية عربية للتدخل في حالات الضرورة القصوى، وذلك لضمان وحماية المواقع التاريخية والأثرية.

9 - ينادي المشاركون من ممثلي الدول العربية والخبراء أصحاب القرار من السلطات المختصة في الدول العربية بما يلي:

- أ. ضرورة إصلاح الإطار المؤسسي والتشريعي لحماية التراث الثقافي وإدارته والترويج له في أوقات السلم والأزمات والكوارث، وإقامة لقاءات متخصصة في هذا المجال برعاية أليكسو.
- ب. إعادة النظر، على المدى القصير والمتوسط، في سياسات الحماية الوطنية للتراث الثقافي وإدارته والتعريف به في البلدان العربية وخارجها.
- ج. تشجيع تبادل المعلومات والمساعدات الفنية في ما بين الدول العربية.
- د. الدعم المالي واللوجستي لمركز إيكروم - الشارقة بصفته مؤسسة تسعى لبناء القدرات بهدف التراث الثقافي في الوطن العربي وحمايته.

10 - يؤكد المشاركون على أهمية دور المنظمات الإقليمية والدولية (الجامعة العربية ويونيسكو وهيئاتها) في التنسيق ورصد التدابير العاجلة للحفاظ على التراث الثقافي للدول العربية.

*تعتبر النسخة العربية لهذا البيان هي الأصل وتتم الترجمة وفقاً لهذه النسخة.